

الملف

سبقها، أو باسم ورقة جنيف فتبتكر جديداً لا أصل له، أو في أي اتفاق آخر يتم التوصل إليه دون سند قانوني دولي قويم، فلا يعدو جميع ذلك في حصيلته أن يكون من قبيل العبث بالقضية وبالقانون الدولي في وقت واحد، وبإخضاعهما لإملاءات القوة غير المشروعة فحسب.

وفي هذا الإطار لا يستغرب أن يصبح تزييف المصطلحات ومحاولات تسويقها ثم تسويق الجديد المزيف منها هو الغالب على المسيرة السياسية الرسمية في القضية المصرية، وأن يصبح الرجوع إلى المصطلحات الأصلية بمعناها الأصلي هو المحظور بصورة استبدادية محلية ودولية.

ومن أخطر ما يُصنع بهذا الصدد على أرضية القضية المصرية، أن من يمارسون سياسات التراجع عن الثوابت والأهداف البعيدة، يُطلقون على «النزير القليل» الذي يكتفون به في مرحلة من المراحل وصف «الثوابت» لتغطية تراجعهم وراء شعارات تقول: لا نتخلّى عن ثوابت الشعب الفلسطيني، بينما لا يصحّ أصلاً إطلاق وصف «الثوابت» على ما يقصدونه على أرض الواقع، وقد باتت مجرد أهداف هزيلة جزئية تنصب المزيد من العراقيل في وجه الجهود المستقبلية، ويستحيل نسبتها إلى الشعب الفلسطيني على وجه التخصيص، كما لو جرى استفتاءه على أي منها استفتاء مضمون النزاهة إعداداً وتنفيذاً وظروفاً والتزاماً بالنتائج كما تعرّف المواثيق الدولية الاستفتاءات المطلوبة في ميدان ممارسة حق تقرير المصير.

لقد تحوّلت سياسة «فَنَ الممكن» الواقعية المزعومة بذلك إلى سياسة فَنَ التراجع عن الممكن والثوابت في وقت واحد، وهي التي تفرض بمضمونها الأصلي، على أولئك الذين يزعمون احتكارها لأنفسهم، وكذلك على أولئك الذين يتهمونهم بالحماسة والعاطفية وما إلى ذلك، أن يبحثوا بحثاً جاداً عن «الممكن» في الظروف الآنية، دون التخلّي عن «الثوابت» الضرورية، ومع الحرص على الوسائل والخطوات والمواقف، التي تجعل «الممكن» غداً أكبر ممّا تسمح به الظروف والإمكانات اليوم، لا أن يجعلوا من أنفسهم ومن تراجعهم هم عقبات جديدة وفي وجه الممكن اليوم وغداً على السواء، وفي وجه الجيل المخلص الذي تعقد عليه آمال مستقبل آخر غير الذي يحاولون صنعه في وهدة منحدرات التنازل في الوقت الحاضر. ■

السياسات «الواقعية» للتصرّف، فأنداك يمكن اعتبار إبراز قضية الجدار من قبيل الخطوة الضرورية في نطاق جهود مرحلية.

كذلك لا ينبغي التوقّف عند وضع قضية الجدار بهذا المنظور في إطار موقعها المحدود من قضية فلسطين المصرية ككل، وإذا امتنعت الجهات الرسمية الفلسطينية والعربية عن ذلك لاعتبارات خاصة بها، ليست موضع الحديث هنا، فهذا ما لا يصحّ أن يسري على من يتابعون القضية خارج ذلك الإطار الرسمي المفروض حالياً ولا على كتاباتهم ومواقفهم.

إن تثبيت عدم مشروعية «مسار الجدار» داخل الأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧ لا يعني مثلاً مشروعية مساره على طول ما يُسمّى الخط الأخضر، أي خطّ «الهدنة» العسكرية من عام ١٩٤٩، وهو بحدّ ذاته مرفوض وفق قرار «التقسيم» المشار إليه، ناهيك عن رفض قرار التقسيم نفسه والذي كان نتيجة محضة لاستخدام القوة في اغتصاب الأرض، ممّا يخالف أهمّ نصوص ميثاق الأمم المتحدة نفسها، مثله في عدم مشروعيته هذه، مثل ما صنع الانتداب البريطاني وما عُرف بوعد بلفور من قبل.

قضية الجدار تبقى تحمهما بلغت أهميتهما - جزءاً واحداً، بل جزءاً صغيراً للغاية، من القضية المصرية الكبرى، باعتبارها قضية احتلال واغتصاب توسّعي من جهة، وقضية صمود ومقاومة وحق التحرير وتقرير المصير من جهة أخرى. وما دامت القرارات والوثائق والاتفاقات التي عرفتها الحقبة الماضية منذ وعد بلفور، تقوم على أسلوب التراجع دون تفويض شعبي حقيقي نزيه مضمون، فليس فيها ما يمكن أن يعطي المشروعية القانونية الدولية لبعضه بعضاً، لا سيّما وأن القانون الدولي لا يعرف ما يُسمّى بسقوط الحقوق بالتقادم، وبالذات في ميدان المبادئ الملزمة، كحق تقرير المصير وعدم مشروعية اغتصاب الأراضي بالقوة وعدم مشروعية الاتفاقات الاستسلامية التي تفرضها القوة المحضة.

السياسة الواقعية المطلوبة

مشكلة التعامل مع قضية فلسطين مشكلة سياسية وليست مشكلة قانونية دولية في الأصل، فالسياسة المفروضة دون رجوع القانون الدولي إلى إرادة الشعب، هي التي تضع خطوطاً ما على الخارطة الجغرافية، باسم اتفاق أوسلو فتمحو ما

(وسواها) وتحت عنوان فَنَ الممكن فيما يتخذونه من مواقف وخطوات، هي صفة التراجع عن الثوابت، مرحلة بعد أخرى، وفي ميدان بعد ميدان، وهذا مقابل ما يمكن وصفه بسياسة «القمص» للثوابت الفلسطينية والعربية من جانب الطرف الإسرائيلي والأمريكي، دون تخلّيه هو عن أي هدف بعيد المدى، فتحول الوجه المقابل للسياسة الواقعية بذلك إلى طرح مطالب جديدة للحصول على تراجع جديد.. وهذا - وليس الحصول على الحقوق الأصلية المشروعة - هو ما يجري «تأييده» دولياً..

الجدار.. قضية جزئية

ما علاقة ذلك بقضية الجدار المطروحة الآن؟..

لعلّ التحرك الفلسطيني الرسمي بدعم رسمي عربي كبير في الأمم المتحدة وأمام محكمة العدل الدولية، كان خطوة «ذكية»، ولكن هذه الخطوة لا تخرج عن الإطار العام الذي وضعت السياسات الرسمية الفلسطينية والعربية نفسها فيه على منحدر التنازلات من قبل باسم سياسة واقعية مزيفة.

إن المضيّ سابقاً باتجاه تصفية القضية المصرية هبط بها رسمياً من مستوى قضية أرض مغتصبة في النكبة الأولى وهدف تحريرها، إلى أرض مغتصبة عام ١٩٦٧ وهدف تحرير ما يمكن تحريره منها. وفي هذا الإطار فقط وليس في إطار القضية المصرية بواقعها الأصلي، يبدو العنصر الإيجابي الجزئي الذي تتضمنه قضية طرح الجدار في المحافل الدولية، لتتنزّع لأول مرة وثيقة دولية من جانب أحد الأجهزة الدولية المعترف بها، ما يقرّر صفة «الاحتلال» للأرض المغتصبة عام ١٩٦٧، وهو ما لم تصنعه المساومات والمفاوضات من قبل، ولا بدّ هنا من تقرير فداحة الثمن، فالوثيقة الدولية الجديدة تقرر في الوقت نفسه واقعيّاً انتزاع صفة «الاحتلال» عن الأرض المغتصبة عام ١٩٤٨، بل وعن «الجزء الإضافي الكبير» الذي يعادل زهاء ٢٥ في المائة من مساحة فلسطين وفق حدود «سايكس بيكو والانتداب البريطاني»، والذي تضمّنته الأرض الإضافية التي احتلتها الميليشيات اليهودية المسلحة أثناء حرب ١٩٤٨، زيادة على النسبة المئوية التي تضمّنها ما يُعرف بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة من قبل.

إن تأكيد أهمية قضية الجدار «الآن» لا ينبغي أن يتجاوز هذه الحدود لنظرة «التراجع» عن أصل القضية، أو الزاوية الضيقة للغاية التي تركتها